فغضبت اليهود والنصارى . فقالوا : ما لنا أكثر عملاً وأقل عطاءً ؟ قال : فذلك غطاءً ؟ قال : فذلك فضلى أُوتيه من أشاء .

باب الإجارة إلى صلاة العصر - من كتاب الإجارة :

باب ما ذكر عن بني إسرائيل ـ كتاب أحاديث الأنبياء :

٣٤٥٩ حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث ، عن نافع ، عن ابن عمر رضي الله عنهما ـ عن رسول الله ﷺ قال : إنما أجلكم في أجل من خلا من الأمم ما بين صلاة العصر إلى مغرب الشمس . وإنما مثلكم ومثل البهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً ، فقال : من يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط قيراط ؟ فعملت البهود إلى نصف النهار على قيراط قيراط . ثم قال :

من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط و قيراط و فعملت النصارى من نصف النهار إلى صلاة العصر إلى على قيراط قيراط . ثم قال : من يعمل لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين ؟ ألا فأنتم الذين يعملون من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين ، فقالوا : ألا لكم الأجر مرتين ، فغضبت اليهود والنصارى ، فقالوا : نحن أكثر عملاً وأقل عطاءً . قال الله : هل ظلمتكم من حقكم شيئاً ؟ قالوا : لا . قال : فإنه فضلي ، أعطيه من شئت .

باب فضل القرآن على سائر الكلام - كتاب فضائل القرآن :

در حدثنا مسدد ، عن يحيى ، عن سفيان ، حدثني عبد الله بن دينار ، قال : سمعت ابن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي على قال : إنما أجلكم في أجل من خلا من الأمم كما بين صلاة العصر ومغرب الشمس ، ومثلكم ومثل اليهود والنصارى كمثل رجل استعمل عمالاً فقال : من يعمل إلى نصف النهار على قيراط قيراط ؟ فعملت اليهود . فقال : من يعمل لي من نصف النهار إلى العصر ؟ فعملت النصارى . ثم أنتم تعملون من العصر إلى المغرب بقيراطين قيراطين . قالوا : نحن أكثر عملاً وأقل عطاءً ، قال : هل ظلمتكم من حقكم ؟ قالوا : لا . قال : فذاك فضلى أوتيه من شئت .

[٣] التعريف بالإمام مسلم بن الحجاج وَبكت ابه الجامع

التعريف بالإمام مسلم: (٢٠٤ ـ ٢٦١هـ) .

أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد القشيري النيسابوري .

أول سماعه سنة ثمان عشرة ومائتين من يحيى بن يحيى التميمي ، وفي العشرين سمع من القعنبي بمكة ، وهو أكبر شيخ له . ثم رجع إلى وطنه ليرتحل قبل الثلاثين ومائتين ، وسمع بالعراق والحرمين ومصر (١٥)

منهجه في كتابه الجامع:

الإمام مسلم تلميذ الإمام البخاري ، وقد تخرج على يديه ، وكتابه مكمل لكتاب البخاري . ويمتاز منهج مسلم بما يلي :

١ - بين الإمام مسلم طريقته في كتابه ؛ فذكر في مقدمته الرائعة سبب تأليف الكتاب ، وما أخذ على نفسه من الشروط فيه . وتعتبر مقدمة صحيح مسلم من أوائل المقدمات العلمية المنهجية ، بل هي جديرة أن تكون النموذج المنهجي العالمي في علم المقدمات . وهذه الميزة لمسلم ينفرد بها دون البخاري . وفيما يلي أهم قضايا المقدمة .

(أ) بيان سبب تصنيف الكتاب، فنجده يقول وهو يخاطب أحد

⁽١٥) سير أعلام النبلاء ١٢/٥٥٥ ـ ٥٥٨

تلاميذه: أمّا بعد: فإنك يرحمك الله بتوفيق خالقك ، ذكرت أنك هممت بالفحص عن تَعُرِّف جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله على سنن الدين وأحكامه ، وما كان فيها من الثواب والعقاب ، والترغيب والترهيب وغير ذلك من صنوف الأشياء ، بالأسانيد التي نقلت وتداولها أهل العلم فيما بينهم ، فأردت أن تُوقف على جملتها مؤلفة محصاة ، وسألتني أن ألخصها في التأليف بلا تكرار يكثر . فإن ذلك _ زعمت _ مما يشغلك عما له قصدت من التفهم فيها والاستنباط لها . وللَّذي سألت _ أكرمك الله _ حين رجعت إلى تدبره وما تؤول به الحال عاقبة محمودة ومنفعة موجودة ، وظننت حين سألتني تجشم ذلك ، أن لو عُزم لي عليه وقضي لي تمامه كان أول من يصيبه نفع ذلك إباي خاصة ، قبل غيري من الناس لأسباب كثيرة بطول بذكرها الوصف .

(ب) بيان عزمه على التأليف وتحديد طريقته فيه: فقال: [ثم إنّا إن شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت وتأليفه على شريطة سوف أذكرها لك: وهو أنّا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله على فنقسمها على ثلاثة أقسام وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار، إلا أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى ، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد ، لعلة تكون هناك .

فأمّا القسم الأول: فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى ، من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث ، وإتقان لما نقلوا .

فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخبارًا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم ، على أنهم وإن كانوا - فيما وصفنا - دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم كعطاء بن السائب ويزيد بن أبي سليم وأضرابهم من حمال الآثار ونقال الأخبار .

فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون أو عند الأكثر منهم ، فلسنا بتشاغل بتخريج حديثهم ، كعبد الله بن مِسْوَر أبي جعفر المدائني ، وعمرو بن خالد ، وعبد القدوس الشامي ، ومحمد بن سعيد المصلوب ، وغياث بن إبراهيم وسليمان بن عمرٍو أبي داود النَّخعي وأشباههم ممن اتَّهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار ، وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضًا عن حديثهم] .

- (ج) بين وجوب الرواية عن الثقات وترك الرواية عن الضعفاء والكذابين
- (د) ناقش صحة الاحتجاج بالحديث المروي بصيغة (عن) وحمل هذه الصيغة على الاتصال إذا برىء صاحبها من التدليس، وبين منهجه في قبولها.

دراسة وتحليل:

بَين الإمام مسلم في مقدمته هذه أن الأخبار في كتابه الجامع ثلاثة أقسام ، فذكر قسمين منها نصًا ، وذكر القسم الثالث إشارة من خلال بيانه للقسم المردود الذي لا يذكر شيئًا منه ولا يعرج عليه . وبذلك يكون قد ذكر ثلاثة أقسام من الأخبار بشكل عام(١٦) :

القسم الأول: وهو الذي يتوخاه ويجعله عمدة كتابه وأساس بنائه ، ويقدمه على غيره ، وقد وصف هذا القسم من الأخبار بأنه أسلم من العيوب من غيره ، وأنقى ، وأن نقلته أهل استقامة وإتقان ، وقد مثل لهؤلاء بمنصور بن المعتمر ، وسليمان الأعمش ، وإسماعيل بن أبي خالد ، وعبد الله بن عون ، وأيوب بن أبي تميمة السختياني .

القسم الثاني: وهو تابع للقسم الأول، ويتناول الأحبار التي يقع في أسانيدها من ليس موصوفًا بالحفظ والإتقان، وإنما يشملهم اسم الستر والصدق وتعاطي العلم، ومثل لهؤلاء بعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم وأضرابهم من حمال الآثار ونُقال الأخبار.

القسم الثالث: ويفهم من خلال كلامه عن القسم المردود الذي لا يعرج عليه لأن أصحابه من المتهمين بالوضع وتوليد الأخبار، ومن غلب على حديثهم المنكر والغلط. ويخرج من هذا القسم الثالث الأخبار التي لا يخلو رواتها ممن يُتهم عند بعض العلماء ويوثقه بعضهم، وهو

⁽١٦) نقله الإمام النووي عن القاضي عياض ، مقدمة شرح النووي على مسلم جـ: ٢٥/١ .

المختلف فيه ، وهؤلاء مثل أسباط بن نصر ، وقطن بن نُسَيْر وأحمد بن عيسى المصري .

وبالرغم من تفاوت هذه الأقسام في مراتب رجالها ودرجاتهم في الضبط والإتقان والتوثيق إلا أن الإمام مسلمًا التزم منهجه ، وحافظ على غاية كتابه في أنه جامع صحيح ؛ لأن الإمام مسلمًا لا يذكر هؤلاء الضعفاء استقلالاً ، ولا يعتمد عليهم وإنما يذكرهم تبعًا واستشهادًا .

اعتراض ومناقشته: لقد وجه للإمام مسلم الاعتراض على صنيعه هذا في حياته، ورد على ذلك بنفسه، قال الإمام النووي: رُوِينا عن سعيد بن عمرو البرذعي أنه حضر أبا زرعة الرازي، وذكر صحيح مسلم وإنكار أبي زرعة عليه روايته فيه عن أسباط بن نصر وقطن بن نُسير، وأحمد بن عيسى المصري، وأنه قال - أيضًا - : يُطَرِّق لأهل البدع علينا فيجدون السبيل بأن يقولوا إذا احتج عليهم بحديث: ليس هذا في الصحيح. قال البرذعي: فلما رجعت إلى نيسابور ذكرت لمسلم إنكار أبي زرعة، فقال لي مسلم: إن ما قلت صحيح، وإنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إلى عنهم بارتفاع (١٠٠)، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم وقع إلى عنهم بارتفاع (١٠٠)، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم

⁽١٧) الارتفاع: علو الإسناد، ويراد به السند المتصل بأقل عدد ممكن من الرواة، فقد كان المحدثون يرحلون إلى الأمصار لسماع الحديث من أكبر الشيوخ، ولا يكتفون بالسماع عنهم بواسطة، وبذلك يختصرون الأسانيد عاليًا. أمّا إذا اكتفى الراوي بشيوخ بلده ولم يرحل إلى شيوخهم ولم يتوصل إلى اختصار الإسناد فإن إسناده يسمى إسنادًا نازلاً.

بنـزول فأقتصـر على ذلك، وأصّل الحديث معـروف من رواية الثقات (١٨).

وهذا القول الذي ردّ به مسلم على أبي زرعة يجعلنا نخلص إلى قاعدة تقول: على المحدث أن يميز الخطأ القليل النادر من أحاديث الثقات من صحيح حديثهم ، وأن يميز الصواب القليل النادر من حديث الضعفاء من ضعيف حديثهم . وهذا القول يسير مع منهج الإمام مسلم في كتابه «التمييز» الذي ذكر فيه بعض أوهام الثقات الأعلام وأخطائهم. وهذه ميزة للإمام مسلم تدل على تبحره في الحديث ، ودقة منهجه ، فهو يتعامل مع بعض الرواة على أنهم حُمال آثار ونُقال أخبار ، ولم يصفهم بالحفظ ولا بالإِتقان . وهؤلاء الحُمال والنَّقال يشبه حالهم حالَ من يحمل على ظهر دابته سلعًا كثيرة لا يميز جيدها من رديئها ، فإذا وقعت هذه الأحمال في يد التاجر الماهر أو الصانع العارف فإنه يلتقط جيدها ويدع رديئها ، ويكون على خبرة بها أكثر من صاحبها . فالإمام مسلم هو الناقد البصير الحافظ الخبير بروايات الرواة أكثر من الرواة أنفسهم ومثل مسلم لا يتعامل مع الروايات باعتبارها جديدة عليه ، بل يكون حَفِظها ، وجَمَع طرقها ، وقارن بينها ، وميز بين ألفاظها وأسانيدها ، وهو يستطيع تخير ما يشاء منها وفق منطق كتابه ومقتضيات منهجه . وهذه خصيصة عند الإمامين الجليلين البخاري ومسلم رحمهما الله .

وقد أجاب الإمام أبو عمرو بن الصلاح(١٩) على اعتراض من عاب

⁽١٨) مقدمة شرح النووي على مسلم ٢٥/١ ـ ٢٦ .

⁽١٩) مقدمة شرح النووي على مسلم ٢٥/١ .

مسلمًا بروايته عن جماعة من الضعفاء والمتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية بأمور:

أولها: أن الإمام مسلمًا قد يوثّق من هو ضعيف عند غيره، وقد نقل كلام أبي بكر الخطيب في ذلك، حيث قال: [ما احتج البخاري ومسلم وأبو داود بجماعة عُلم الطعن فيهم من غيرهم محمول على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسَّر السبب] ومعنى كلام الخطيب أن الجرح قد يكون مؤثرًا بسبب معقول وقد يكون غير مؤثر وسببه لا يكفي لإثبات الجرح وبعض من ضعف عند قوم إنما ضعف بسبب غير وجيه، ومن ذلك كثرة الاتهام بالبدعة حيث كان يرمى بها بالشبهة والظن.

والثاني : أن يكون ذلك واقعًا في المتابعات والشواهد لا في الأصول وذلك بأن يذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف رجاله ثقات ويجعله أصلاً ، ثم يتبعه بإسناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة ، أو لزيادة فيه تنبيه على فائدة فيما قدمه .

والثالث: أن يكون ضعف الضعيف الذي احتج به طرأ بعد أخذه عنه باختلاط حدث عليه ، أي كان عند الرواية ضابطًا ، ثم ساء حاله واختلط عقله ؛ فما كان من الرواية في حال قوته فهو صحيح .

٢ - منهج الأبسواب الحديثية:

لقد نهج الإمام مسلم منهج الأبواب الحديثية وهذا المنهج يجمع الروايات ذات الموضوع الواحد في مكان واحد ، وتظهر فيه الخبرة الحديثية من خلال تنوع الأسانيد والألفاظ .

(۲٦٢) قال الإمام مسلم: حدثنا عبدالله بن براد الأشعري (٢٠) وأبو كريب (٢١) قالا: حدثنا أبو أسامة عن بريد عن أبي بردة ، عن أبي موسى قال: قال رسول الله على الله على الناس أجرًا في الصلاة أبعدهم إليها ممشى ، فأبعدهم ، والذي ينتظر الصلاة حتى يصليها مع الإمام أعظم أجرًا من الذي يصليها ثم ينام .

وفي رواية أبي كريب: حتى يصليها مع الإمام في جماعة.

(٦٦٣) حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا عبتر عن سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن أُبيّ بن كعب قال : كان رجل لا أعلم رجلاً أبعد من المسجد منه ، وكان لا تخطئه صلاة قال : فقيل له ، أو قلت له : لو اشتريت حمارًا تركبه في الظلماء والرمضاء! قال ما يسرني أن منزلي إلى جنب المسجد . وإني أريد أن يُكتب لي

⁽۲۰) عبدالله بن بَرَاد بن يوسف بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري . قال عبدالله بن أحمد عن أبيه : ليس به بأس ، روى عنه البخاري تعليقًا في موضع واحد . وقال ابن قانع : صالح . تهذيب التهذيب ١٥٦/٥ . وترجمة هذا الرجل تفيد أنه ممن ينطبق عليه مسمى الستر والصدق ، ولم يذكر بالدرجات العالية من التوثيق .

⁽۲۱) أبوكريب هو محمد بن العلاء الهمداني الكوفي ، روى عنه الستة ، قال عنه ابن نمير : ما بالعراق أكثر حديثًا من أبي كريب ، ولا أعرف بحديث بلدنا منه . وكان يحفظ ثلاثمائة ألف حديث . وقال أحمد : لو حدثت عن أحد ممن أجاب في الفتنة لحدثت عن أبي معمر وأبي كريب . تهذيب (٣٨٦/٩) .

ممشاي إلى المسجد ورجوعي إذا رجعت إلى أهلي ، فقال رسول الله على : «قد جمع الله لك ذلك كله» .

_ وحدثنا محمد بن عبد الأعلى ، حدثنا المعتمر .

_ (ح) وحدثنا إسحق بن إبراهيم قال : أخبرنا جرير ، كلاهما عن التيمي بهذا الإسناد بنجوه .

- حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي حدثنا عباد بن عباد حدثنا عاصم عن أبي عثمان عن أبيّ بن كعب قال: كان رجل من الأنصار بيته أقصى بيت في المدينة ، فكان لا تخطئه الصلاة مع رسول الله على قال: فتوجعنا له ، فقلت له: يا فلان: لو أنك اشتريت حمارًا يقيك من الرمضاء ويقيك من هوام الأرض! قال: أمّ و الله ما أحب أن بيتي مُطنَّب ببيت محمد على قال: فحملت به حملًا حتى أتيت نبي الله على فأخبرته ، قال: فدعاه . فقال له مثل ذلك ، وذكر له أنه يرجو في أثره الأجر ، فقال له النبي على إن لك ما احتسبت » .

_ وحدثنا سعيد بن عمر و الأشعثي ومحمد بن أبي عمر كلاهما عن ابن عينة .

_ (ح) وحدثنا سعيد بن أزهر الواسطي قال : حدثنا وكيع حدثنا أبي كلهم عن عاصم بهذا الإسناد ونحوه .

(٦٦٤) وحدثنا حجاج بن الشاعر ، حدثنا روح بن عبادة ، حدثنا زكريا بن إسحق ، حدثنا أبو الزبير قال : سمعت جابر بن عبد الله قال : كانت ديارنا نائية عن المسجد فأردنا أن نبيع بيوتنا

فنتقرب من المسجد فنهانا رسول الله على فقال : « إن لكم بكل خطوة درجة » .

(٦٦٥) حدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث ، قال : سمعت أبي يحدث قال : حدثني الجريري عن أبي نضرة عن جابر بن عبد الله قال : خلت البقاع حول المسجد ، فأراد بنو سلمة أن ينتقلوا قرب المسجد . فبلغ ذلك رسول الله عقال لهم : «إنه بلغني أنكم تريدون أن تنتقلوا قرب المسجد» قالوا : نعم يا رسول الله قد أردنا ذلك . فقال «يا بني سَلمة : دياركم تكتب آثاركم» .

- حدثنا عاصم بن النضر التيمي ، حدثنا معتمر قال : سمعت كهمسًا يحدث عن أبي نضرة ، عن جابر بن عبد الله قال : أراد بنو سَلمة أن يتحولوا إلى قرب المسجد - قال : والبقاع خالية - فبلغ ذلك النبي عليه فقال : «يا بنى سَلمة : دياركم ، تكتب آثارُكم» فقالوا : ما كان يسرنا أنًا كنا تحولنا .

في هذا الباب الحديثي ذكر مسلم حديث ثلاثة من الصحابة:

١ حديث أبي موسى الأشعري ، وجاء من طريقين : عبد الله بن براد
 وأبي كريب .

٢ ـ حديث أبي بن كعب ، وجاء من ست طرق : يحيى بن يحيى ،
 ومحمد بن عبد الأعلى ، وإسحق بن إبراهيم ، ومحمد بن أبي بكر
 المقدمي ، وسعيد بن عمرو الأشعثي ، ومحمد بن أبي عمر .

٣ _ حديث جابر بن عبد الله ، وجاء من ثلاث طرق : حجاج بن

الشاعر ، ومحمد بن المثنى ، وعاصم بن النضر التيمي .

ومن خلال هذه الروايات ذكر مسلم اختلافات الإسناد والمتن وما بين الروايات من الفروق ؛ وهذا أمر ينتفع به المحدث الذي يريد متابعة الطرق والأسانيد ليزداد من المعرفة الحديثية المتخصصة . وقد نجد مسلماً يسوق عشرين فرعًا للإسناد الواحد ، وهذه الصنعة الحديثية التي اختص بها مسلم لا نجدها عند البخاري بالمنهج نفسه ؛ بل تغلب على البخاري الطريقة الفقهية ، وهي التي تعنى بتفريق أحاديث الباب على البخاري الطريقة الفقهية ، وهي التي تعنى بتفريق أحاديث الباب على أبواب فقهية كثيرة . فلو أردنا جمع أطراف الحديث الذي ذكرناه آنفًا من صحيح البخاري فسنجده في أبواب عديدة وكتب متفرقة .

ومن نتائج هذا المنهج السهولة واليسر في الوصول إلى الحديث المطلوب ، لأن طالب الحديث يجده في الأبواب المخصصة له .

ومن خلال هذا المنهج ـ وهو الباب الحديثي ـ يكون الإمام مسلم قد فتح الباب للوصول إلى الحكم على الحديث من خلال الباب وكان الإمام الشافعي قد أشار إلى بواكير هذه المنهج ، حيث ذهب إلى تقوية الحديث المرسل عن طريق روايات أخرى ، ثم توسع مسلم في توظيف الباب لتقوية الحديث ، وإن كان الإمام مسلم يستفيد من هذه التقوية ضمن مراتب الصحة التي احتوى عليها صحيحه ، حيث تقع أحاديثه بين أدنى درجات الصحة وأعلاها ؛ إلا أنه يؤيد الرواية بالرواية ، ويعضد الطريق ، حتى ينقلنا إلى مراتب الصحة العليا . وهذا الأمر لم يفعله البخاري لأنه يحقق مرتبة الصحة العليا ابتداءً لاعتماده على الرواية القوية العالية فيستغنى بذلك عن التأييد والتعضيد بروايات أخرى .

وسنرى منهج الباب الحديثي يمتد عند الإمام الترمذي ليتناول أنواعًا من الضعيف يرقى بها إلى درجة الاحتجاج

٣ - يغلب على روايات الإمام مسلم أنها نسخ رواها عن شيوخه ، أي أن أصول صحيح مسلم خطية عرضها على مشايخه ، ومن هنا كان الأداء عند مسلم أدق ، لأنه يؤدي الألفاظ كما أخذها عن شيوخه ، يضاف إلى ذلك أن مسلمًا بارع في تسجيل الفوارق بين الأسانيد والمتون ، فَقلّما يفوته شيء إلا ويثبته ، وكأنما هو محقق يلاحظ أدق الفروق فيثبتها بعناية فائقة . ويميز الإمام مسلم بين حدثنا وأخبرنا ، فالأولى صيغة تكشف عن السماع من الشيخ ، والثانية تكشف عن القراءة على الشيخ . وعندما يذكر مسلم رجال الإسناد فإنه يذكرهم كما بلغه عن شيوخه ، وإذا أراد أن يكشف الإبهام عن شيخ سمي باسمه الأول أو بكنيته فإنه يقول : (يعني يكشف الإبهام عن شيخ على السند من عنده عن أصل السند .

٤ – منهج الإمام مسلم لا يتعامل مع المعلومة الحديثية منفصلةً عن سياقها ولحاقها وظروف النص وبيئته وإنما يحاول من خلال كثرة الروايات أن يقدم لنا النقصة الحديثية عبر الأسانيد والمتون للوصول إلى نوع من التكامل . وإذا أردنا توضيح هذه القضية فلا بد من مثال يبرز هذه السمة المنهجية :

قال الإمام مسلم^(٢٢):

٣٩ - (٢٤) وحدثني حرملة بن يحيى التُجيبي ، أخبرنا عبد الله بن وهب ، قال : أخبرني سعيد بن

⁽۲۲) مسلم في الصحيح : ٥٤/١ ـ ٥٥ .

المسيب عن أبيه قال: لمّا حضرت أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله يَلِي أمية بن المغيرة فقال رسول الله يَلِيُ : يا عم ، قل : لا إله إلا الله ، كلمة أشهد لك بها عند الله . فقال أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية : يا أبا طالب : أترغب عن ملة عبد المطلب ؟ فلم يزل رسول الله يَلِي يعرضها عليه ويعيد له تلك المقالة ، حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم : هو على ملة عبد المطلب ، وأبي أن يقول : لا إله إلا الله ، فقال رسول الله يَلِي أما والله لأستغفر ن لك ما لم أنه عنك . فأنزل الله عز وجل : ﴿ ما كان للنّبيّ والّذين آمنوا أن يَستغفروا للمُشركين وَلَوْ كانوا أولي قُرْبيٰ مِن بَعْدِ ما تَبيّنَ لَهُم أَنّهُم أَنهُم أَنهُم أصحابُ الجحيم ﴾ (التوبة : ١٦٣) وأنزل الله تعالى في أبي طالب ، فقال لرسول الله يَلِي مَنْ أحببتَ ولكنّ الله يَهْدِي مَن يَشاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بالمُهْتَدِينَ ﴾ (القصص : ٥٠) .

(٤٠) - (٠٠٠) وحدثنا إسحاق بن إبراهيم وعبدُ بن حميد ، قالا : أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر (ح) وحدثنا حسن الحلواني وعبد بن حميد قالا : حدثنا يعقوب (وهو ابن إبراهيم بن سعد) قال : قوله : فأنزل الله عز وجل فيه ، ولم يذكر الآيتين . وقال في حديثه : ويعودان في تلك المقالة . وفي حديث معمر مكان هذه الكلمة : فلم يزالا به .

(٤١) - (٢٥) حدثنا محمد بن عباد وابن أبي عمر: قالا: حدثنا مروان ، عن يزيد (وهو ابن كيسان) عن أبي حازم عن أبي هريرة ، قال: قال رسول الله عند الموت ، قل: لا إله إلا الله أشهد لك بها يوم القيامة . فأبى فأنزل الله تعالى : ﴿ إنك لا تهدي من أحببت ﴾ الآية .

١٠٠٠) حدثنا محمد بن حاتم بن ميمون ، حدثنا يزيد بن كيسان ، عن أبي هريرة ، قال : قال كيسان ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله على لا إله إلا الله أشهد لك بها يوم القيامة . قال : لولا أن تعيرني قريش ـ يقولون : إنما حمله على ذلك الجزع ـ لأقررت بها عينك ، فأنزل الله ﴿ إنك لا تهدي من أحببت ، ولكن الله يهدي من يشاء ﴾ .

ونستطيع أن نلاحظ تكامل الصورة من خلال جميع الروايات ، فنجد الرواية الثالثة فيها زيادة ليست في الأولى ولا في الثانية : (لولا أن تعيرني قريش ـ يقولون إنما حمله على ذلك الجزع ـ لأقررت بها عينك) . كما نلاحظ فروق الأسانيد ، وقول مسلم (وهو ابن إبراهيم بن سعد) وقوله : (وهو ابن كيسان) . فالإمام مسلم سمع شيخه يقول : (يعقوب) دون ذكر اسم أبيه أو جده ، ويقول : (يزيد) ولا ينسبه ، فلم يعمد إلى تكملة النسب دون بيان أن هذه النسبة من أصل الإسناد أو هي إضافة من قبل الإمام مسلم نفسه ؛ بل أضافها إضافة تميزها عن أصل الإسناد .

۵ ــ لم يترجم الإمام مسلم لأبواب كتابه ، واكتفى بعنوان الكتاب فقط
 كأن يقول : (كتاب الإيمان) وهذا التفصيل الموجود في النسخة المطبوعة
 من صحيح مسلم إنما هو من قبل الإمام النووي شارح صحيح مسلم .

٦ ـ جعل الإمام مسلم كتابه كتابًا جامعًا لموضوعات شتى ، فاحتوى
 على الفقه والأحكام والزهد والسير والمغازي .

٧ ــ لم يستوعب الإمام مسلم الأحاديث الصحيحة في كتابه ، وإنما ذكر طائفة من الصحيح وترك الكثير من الحديث الصحيح ، سيرًا على

منهجه في الاختصار ، وعدم الإطالة ، كما قال في المقدمة : «وسألتني أن ألخصها لك في التأليف بلا تكرار يكثر» .

٨ - ثم إن الإمام مسلمًا يختار رجال أسانيده من رجال الصحيح أهل الطبقة الثانية فصاعدًا وهم المشهورون بالعدالة والضبط، إلا أن ملازمتهم لشيوخهم أقل من رجال الطبقة الأولى أصحاب الصحبة الطويلة والممارسة والملازمة. ومثال ذلك: تلاميذ الزهري الذين أخذوا عنه الحديث يتفاوتون على درجات:

أما أعلاها وأوثقها فهم الطبقة الأولى ، نحو: مالك بن أنس وسفيان بن عيينة .

وأما الطبقة الثانية فنحو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي والليث بن سعد ، والنعمان بن راشد ، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر .

والطبقة الثالثة : نحو سفيان بن حسين السلمي ، وجعفر بن برقان ، وعبد الله بن عمر بن حفص العمري ، وزمعة بن صالح المكي وغيرهم .

والطبقة الرابعة: نحو إسحاق بن يحيى الكلبي ، ومعاوية بن يحيى الصدفي وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة المدني ، وإبراهيم بن يزيد المكى والمثنى بن الصباح ، وجماعة سواهم .

والطبقة الخامسة: نحو بحر بن كثير السقا، والحكم بن عبد الله الأيلي، وعبد القدوس بن حبيب الدمشقي، ومحمد بن سعيد المصلوب وغيرهم.

والإمام مسلم يعتمد على رجال الثانية والثالثة ، وعنده الكثير من رجال الطبقة الأولى ؛ في حين أن البخاري يعتمد على رجال الأولى ، وقد يخرج عن أعيان الطبقة الثانية

[٤] الإمام أبوداود ومنهجه

التعريف بأبي داود (۲۰۲ _ ۲۷۵)(۲۳)

سليمان بن الأشعث بن عمرو الأزدي السجستاني . رحل وجمع وصنف وبرع في هذا الشأن . سمع الكثير من العلماء في مكة والكوفة وحلب وحَرّان وحمص ودمشق وبغداد ومصر ، ومن أشهر شيوخه قتيبة بن سعيد وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين . يقول عن رحلته : (دخلت الكوفة سنة إحدى وعشرين ، وما رأيت بدمشق مثل أبي النضر الفراديسي ، وكان كثير البكاء ، كتبت عنه سنة اثنتين وعشرين) وقوله هذا يعني أنه بدأ رحلته وهو دون العشرين من العمر . كان أبو داود أحد حفاظ الإسلام لحديث رسول الله وعلمه وعلله وسنده ، في أعلى درجات النسك والعفاف والصلاح والورع ، من فرسان الحديث ؛ قال إبراهيم الحربي : ألين لأبي داود الحديث كما ألين لداود عليه السلام الحديد .

منهــج أبي داود في سننه:

يعتبر كتاب السنن لأبي داود من دواوين الحديث المشهورة ، وهو أحد الكتب الستة ، وقد خصص أبو داود كتابه هذا لأحاديث الأحكام ، وتوسع في جمعها وذكرها وتبويبها ، وقد بَيَّن هذا في رسالته إلى أهل مكة

⁽٢٣) انظر: سير أعلام النبلاء ٢٠٤/١٣ .

حيث قال : وإنما لم أصنف في كتاب السنن إلا الأحكام ، ولم أصنف كتب الزهد وفضائل الأعمال .

وقد احتوى الكتاب على أربعة آلاف وثمانمائة حديث متصل وستمائة حديث مرسل (٢٤). وقد بلغ عددها حسب ترقيم الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد خمسة آلاف ومائتين وأربعة وسبعين حديثًا.

وهذا العدد الكبير من أحاديث الأحكام لم يسبق أن جمع في كتاب قبل هذا الكتاب. وقد قارن الإمام أبو داود بين كتابه من جهة والموطأ وكتابي حماد بن سلمة وابن المبارك من جهة أخرى من حيث السعة ، وذكر أن أوسع ذكرٍ لأحاديث السنن لم يصل بها إلا إلى ألف ومائة عند أبي يوسف القاضي ، تلميذ أبي حنيفة .

السنن كتاب أصول المسائل الفقهية:

ويكشف لنا أبوداود عن وظيفة مهمة من وظائف كتابه فيقول: «وأما هذه المسائل مسائل الثوري ومالك والشافعي مفده الأحاديث أصولها».

منشب التوسع عند أبى داود:

وهذا العدد الكبير من أحاديث الأحكام يرتبط بمنهج الإمام أبي داود في فتح الباب لأحاديث يُحتج بها ، ويشتد حالها وأمرها بما يقارنها ويعضدها من روايات أخرى ، ولو تركت وحدها لرُدَّت لضعف رواتها . وقد كان التقسيم قبل أبي داود والترمذي إلى «صحيح وضعيف» ثم وجدنا الأمر

⁽٢٤) رسالة أبي داود إلى أهل مكة / ص : ٣٢ .

عند أبي داود والترمذي بقسمة الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف . والصحيح والحسن في دائرة الاحتجاج والصلوح للأحكام ، فكان تعبير أبي داود به «صالح» وكان تعبير الترمذي به «حسن» . وهذا ما نص عليه أبو داود في رسالته فقال : (وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض) (٢٥) ، وهذا المنهج توسع فيه الترمذي ، وحدد مصطلحاته .

وقال أبو داود أيضًا : (وهو كتاب لا ترد عليك سنة عن النبي ﷺ بإسناد صالح إلا وهي فيه)(٢٦) ، وهذا سبب آخر من أسباب اتساعه .

الضعيف في السنن:

وقد احتوى كتاب السنن على أحاديث ضعيفة ، وهذا ما بينه أبو داود حيث قال : (وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته . ومنه ما لا يصح سنده) (۲۷) . وهذا يعني أنه قد يذكر ما فيه وهن غير شديد ، ولا يبينه بالكلام عليه ، إلى جانب أن أبا داود يذكر المرسل في كتابه ، وقد بين وجهة نظره في المرسل بقوله : (وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى ، مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي ؟ حتى جاء الشافعي فتكلم فيها ، وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره رضوان الله عليهم ؛ فإذا لم يكن مسند غير المراسيل ، ولم يوجد

⁽٢٥) رسالة أبي داود إلى أهل مكة ـ ص : ٢٧ .

⁽٢٦) المصدر والصفحة نفساهما .

⁽۲۷) المصدر والصفحة نفساهما .

المسند، فالمرسل يحتج به ، وليس هو مثل المتصل في القوة) (٢٨) وهذا القول يبين لنا مذهب أبي داود في المرسل ، وأنه بديل عن المسند المتصل عند فقد المسند المتصل ؛ وهذا الذي جعل أبا داود يكثر من المرسل في كتابه . واحتجاجه بالمرسل على هذا النحو لا يُوافق عليه لأن فقدان المتصل لا يبرر قبول المرسل ، إلا إذا فهم من كلامه أنه يريد مذهب الشافعي في قبول المرسل بشروط منها : أن يكون المرسل من كبار التابعين ، وأن يكون إذا سمى الحلقة المفقودة من السند لا يسمي الا ثقة ، أو أن يأتي بمثله قول لأهل العلم ، فعندئذ يحتج بالمرسل ولكنه لا يصل إلى المتصل في القوة .

دائرة أبي داود في الرجسال:

لقد اتسعت دائرة الرواية عند أبي داود لاتساع دائرة رجاله ؛ فهو يروي عن طبقة من الرجال لا يروي عنها البخاري ومسلم . وقد سبق أن ذكرنا أن الإمام البخاري يروي عن الطبقتين الأولى والثانية ، وأن الإمام مسلمًا يروي عن الطبقة الثالثة بالإضافة إلى الأولى والثانية ، وأما أبو داود فهو يروي عن الطبقة الرابعة بالإضافة إلى الطبقات الأولى والثانية والثانية .

التبويب والتفريع عند أبى داود:

امتاز كتاب أبي داود بفن التفريع والتبويب والترجمة ، وقد جاء على نحو من التفصيل حتى ساق الأحاديث في دقائق الأحكام ، ففي كتاب

⁽۲۸) المصدر نفسه ـ ص: ۲۶ .

الأدب عنده مائة وثمانون بابًا ، ومن هذه الأبواب : باب في الأرجوحة ، باب في اللعب بالحمام ، باب في تغيير الأسماء ، باب في الألقاب ، باب فيمن يتكنى بأبي القاسم ، باب في الرجل يتكنى بأبي القاسم ، باب من رأى ألا يجمع بينهما ، باب في الرخصة في الجمع بينهما ، باب في الرجل يتكنى وليس له ولد ، باب في المرأة تُكنى ، باب في المعارض ، باب في قول الرجل : زعموا ، باب في الرجل يقول في خطبته : أما بعد ، باب في الكرم وحفظ المنطق ، باب لا يقول المملوك : ربي وربتي ، باب ما جاء في البناء ، باب في الرجل يقول للرجل : أضحك الله سنك ، باب في إطفاء النار بالليل ، باب في اتخاذ الغرف .

وخلاصة القول أنك واجد عند أبي داود من تفاصيل السنن القولية والفعلية والتقريرية والصفة النبوية ما يجعلك تعيش مع السنة في دقائق تفاصيلها ، ففي هذا الكتاب هدي النبي على في أجلى صوره .

الزيادات اللفظيسة :

ولا يكتفي أبو داود بذكر لفظ رواية من الروايات ، وإنما ييسر لنا الوقوف على الزيادات في الروايات ويكشف لنا عن الفروق بينها (٢٩) .

مثال : قال أبو داود : (حدثنا مسدد وسهل بن بكار ، قالا : حدثنا أبو عوانة .

(ح) (وثنا) عثمان بن أبي شيبة (ثنا) جرير (المعنىٰ)^(٣٠).

⁽٢٩) سنن أبي داود ٤٧/٤ .

⁽٣٠) اتفق بالمعنى ولم يتفق باللفظ .

عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله على : «من استعاذكم بالله فأعيذوه ، ومن سألكم بالله فأعطوه» ،

وقال سهل وعثمان : «ومن دعاكم فأجيبوه» .

ثم اتفقوا: «ومن أتى إليكم معروفًا فكافئوه».

قال مسدد : فإن لم تجدوا فادعوا الله له ، حتى تعلموا أن قد كافأتموه) .

تحليل: نلاحظ في رواية أبي داود أنه قد ذكر الحديث من ثلاث روايات: مسدد، وسهل، وعثمان، ثم فصل هؤلاء الروايات حيث اتفقت وحيث افترقت، وهذا المنهج يقدم لنا الكثير من الفوائد الحديثية.

[٥] الإمتام النسسائي ومنهجه

الإمام النسائي رحمه الله

أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٣١): (٢١٥ -٣٠٣هـ) ولد به « نسا » بنواحي بلخ ، وطلب العلم في صغره ، فارتحل إلى قتيبة بن سعيد بن جميل البغلاني فأقام عنده ببغلان سنة فأكثر عنه ، جال في طلب العلم في خراسان والحجاز ومصر والشام والثغور ثم استوطن مصر

قال ابن الأثير: كان شافعيًا، له مناسك على مذهب الشافعي، وكان ورعًا متحريًا، قيل إنه أتى الحارث بن مسكين في زي أنكره، عليه قَلَنْسوة وقباء. وكان الحارث خائفًا من أمور تتعلق بالسلطان فخاف أن يكون عينًا عليه فمنعه فكان يجيء فيقعد خلف الباب ويسمع، ولذلك ما قال: حدثنا الحارث؛ وإنما كان يقول: قال الحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع.

أثنى عليه العلماء وكبار النقاد ، فقال الدارقطني : أبو عبد الرحمن مقدم على كل من يذكر بهذا العلم من أهل عصره . وقال : كان

⁽٣١) انظر ترجمته في : وفيات الأعيان : ٧٧/١ .

تهذيب التهذيب: ٢٦/١.

النجوم الزاهرة : ١٨٨/٣ .

تذكرة الحفاظ: ٦٩٧/٢.

سير أعلام النبلاء: ١٢٥/١٤ - ١٣٥ .

طبقات الشافعية: ١٤/٣.

أبو بكر بن الحداد الشافعي كثير الحديث ، ولم يحدث عن غير النسائي وقال : رضيت به حجة بيني وبين الله تعالى . وقال عنه الدارقطني : كان أفقه مشايخ مصر في عصره ، وأعلمهم بالحديث والرجال . وقال ابن يونس في تاريخ مصر : كان أبو عبد الرحمن النسائي إمامًا حافظًا ثبتًا ، خرج من مصر في شهر ذي القعدة من سنة اثنتين وثلاثمائة ، وتوفي بفلسطين يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من صفر سنة ثلاث وثلاثمائة .

قال الذهبي: (ولم يكن أحد في رأسَ الثلاثمائة أحفظ من النسائي، هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم ومن أبي داود ومن أبي عيسى، وهو جارٍ في مضمار البخاري وأبي زُرعة) (٣٢).

صنف الإمام النسائي كتبًا قيمة أهمها سننه الكبرى وهو أصل كتابه « المجتبى » المعروف بسنن النسائي ، ويدخل في السنن الكبرى «خصائص علي» و «عمل يوم وليلة» ، وله «كتاب التفسير» في مجلد و «كتاب الضعفاء» .

منهجــه في كتابــه السنن :

صنف الإمام النسائي كتابه السنن الكبرى ، ثم اجتبى منه أو اجتبى غيره منه كتاب «المجتبى من السنن الكبرى» (٣٣). وقد ظهر منهج الإمام

⁽٣٢) سير أعلام النبلاء : ١٣٣/١٤ .

⁽٣٣) ذهب ابن الأثير إلى أن النسائي نفسه هو الذي اختصر كتابه السنن الكبرى ، واجتبى منه السنن الصغرى ، بينما ذهب الإمام الذهبي إلى أن هذا الاختصار جاء من قبل تلميذ النسائي أبي بكر ابن السني . انظر سير أعلام النبلاء . 1٣١/١٤

النسائي في كتابه هذا ، فهو كتاب متخصص في أحاديث الأحكام وليس كتابًا جامعًا ، وهو في هذه الناحية يشبه كتاب أبي داود ، ويختلف عن كتابي البخاري ومسلم . وقد تضمن المجتبى واحدًا وجمسين بابًا ، وفي هذه الأبواب من التفاصيل والتفريعات ما لا نجده عند غير النسائي .

مثــال :

كتاب الاستعادة: ذكر النسائي خمسة وستين بابًا من أبواب الاستعادة فقال: باب الاستعادة من قلب لا يخشع، باب الاستعادة من فتنة الصدر، باب الاستعادة من شر السمع والبصر، باب الاستعادة من الجبن، باب الاستعادة من البخل، باب الاستعادة من البخل. . . إلخ.

وتظهر شخصية النسائي الفقيه القاضي في تفاصيل كتابه ، ففي كتاب آداب القضاء يذكر سبعة وثلاثين بابًا يظهر فيها تفنن النسائي وعبقريته : باب حكم الحاكم في داره ، باب الاستعداء ، باب إشارة الحاكم على الخصم بالصلح ، باب إشارة الحاكم على الخصم بالعفو ، باب إشارة الحاكم على الخصم بالعفو ، باب إشارة الحاكم رعيته من إتلاف أموالهم وبهم حاجة الحاكم بالرفق ، باب منع الحاكم رعيته من إتلاف أموالهم وبهم حاجة إليها .

تكرار الحديث :

وقد يكرر الإمام النسائي الحديث مرات كثيرة ، وتأتي كل رواية لتوافق عنوان الباب ، وظاهرة التكرار عند النسائي تشبه تلك التي عند البخاري ومسلم ، مع اختلاف في الأسلوب ، فالإمام النسائي يكرر